مجلة جامعة الملك سعود، م ١١، العلوم الإدارية (٢)، ص ص ١٧١-٢٠٢، الرياض (١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م)

العالم العربي بين الأوسطية والشراكة المتوسطية

عبدالفتاح علي الرشدان
أستاذ مشارك، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن
(قدم للنشر بتاريخ ١٨/ ١١/ ١٤١٧هـ؛ وقبل للنشر بتاريخ ٣٠/ ٥/ ١٤١٨هـ)

ملخص البحث. يتسم العالم في نهاية القرن العشرين، ومنذ انتهاء الحرب الباردة باختلاف التوازنات الدولية وانطلاق المشروعات الجديدة التي ترمي إلى تحقيق هيمنة أكثر شمولاً وملاءمة للأطراف المسيطرة على النظام العالمي. وعلى ضوء ذلك تتعرض النظم الإقليمية لعملية تغيير مكثفة بهدف استيعاب التطورات والتكيُّف مع المستجدات، ويمكن القول إن النظام العربي من أكثر الأنظمة في العالم تأثرًا ببعض هذه المتغيرات.

وقد بدأ تزاحم المشروعات في المنطقة العربية بعد أزمة الخليج ودخول الصراع العربي - الإسرائيلي مرحلة التسوية السلمية. ومن ضمن المشروعات المطروحة على الساحة العربية؛ المشروعان الشرق أوسطي والمتوسطي. وتهدف هذه الدراسة إلى مناقشة القضايا الأساسية التي تحيط بالمشروعين وتحليلها سواء من الناحية المفهومية أو من ناحية السياسات العملية ثم المقارنة بينهما، وبيان المخاطر المترتبة على كلّ منهما. وأخيرًا تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال ما العمل من أجل المستقبل؟

المقدمـــة

يتسم العالم في نهاية القرن العشرين، ومنذ انتهاء الحرب الباردة، باختلاف التوازنات الدولية، ورجحان كفة بعض الأطراف على حساب أطراف أخرى، وانطلاق المشروعات الجديدة التي ترمي إلى تحقيق هيمنة أكثر شمولاً وملاءمة للأطراف صاحبة السيطرة على النظام العالمي، والتي تخطط لضبط جميع الأحداث وتحريكها بما يتفق مع مصالحها وأهدافها. وعلى ضوء ذلك فإن النظم الإقليمية تتعرض لعملية تغير مكثف بهدف استيعاب المتغيرات

والتطورات الجارية والتكيف مع الحقائق المستجدة، ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن النظام العربي ليس بمنأى عن هذه التطورات، بل يمكن القول إن النظام العربي من أكثر الأنظمة في العالم تأثراً ببعض هذه المتغيرات. وقد تعرض الوطن العربي ولا يزال لمخططات الدول الغربية ومشروعاتها التي تحاول أن ترسم مصيره وتحدده بحسب ما تقتضيه مصالحها وظروفها.

ومن المعروف أن السياسات الإقليمية في زمن الحرب الباردة كانت جزءاً من عملية المواجهة بين المعسكرين المتصارعين، آنذاك، إلا أنها في الوقت الحاضر أخذت أبعادًا مختلفة، إذ تبدو الدوافع الاقتصادية والاجتماعية أكثر وضوحًا من الدوافع الأيديولوجية والعسكرية. وقد نشطت المحاولات الغربية في التسعينات من هذا القرن في طرح مشروعاتها الرامية إلى خلق تعاون ذي إطار إقليمي جديد في المنطقة، لا سيما وأن العالم يشهد نشاطات إقليمية مهمة ومتفرقة تمثل انعكاسًا للإقليمية الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة.

ويعرف التعاون الإقليمي بأنه: «مفهوم وسيط يتناول التفاعلات التعاونية بين الدول في منطقة إقليمية معينة، وهو وسيط لأنه يتخذ موقفًا وسطًا بين التعاون الدولي أو العالمي من ناحية والتعاون الثنائي بين الدول الفاعلة في النظام العالمي من ناحية أخرى» [١]. ويعد موضوع الإقليمية من الموضوعات الرئيسية التي اهتمت بها المنظمات الدولية، فقد أكدت المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة على عدم وجود ما يمنع أو يحول دون وضع ترتيبات إقليمية أو وكالات تتعامل مع تلك الأمور الخاصة بحفظ السلام والأمن الدوليين للنزاعات المحلية، قبل عرضها على مجلس الأمن، وقد أوصت المادة المذكورة أن الإقليمية لا تُعنى بقضايا السلام والأمن فحسب بل بالأمور الاقتصادية والاجتماعية أيضًا. وهناك مجموعة من العوامل التي تدفع في اتجاه الإقليمية الجديدة، ويمكن إجمالها فيما يلي [٢]:

* البحث عن هوية جديدة للترتيبات الإقليمية القائمة، وعادة ما يتم هذا البحث باتجاه تعميق التعاون الإقليمي.

* الدور الدافع للأمم المتحدة منذ إصدار أجندة السلام مروراً بقمة الأول من آب ١٩٩٤م بين أمين عام الأمم المتحدة والأمناء العامين للمنظمات المعنية بالبحث عن إعادة تحديد العلاقة بين «الإقليمي» و«الدولي»، في اتجاه توثيق هذه العلاقة، ويفترض أن تكون هذه هي القمة الأولى في عملية طويلة.

* بروز قضايا ومسائل تتطلب بلورة أطر وظيفية إقليمية تتخطى الدولة للتعامل

معها بنجاح.

* بروز مجموعة جديدة من التحديات الإقليمية تطرق الباب أو تفتحه أمام إعادة الهيكلة الإقليمية، فانتهاء سياسة التمييز العنصري في أفريقيا، وعملية السلام في الشرق الأوسط، وسقوط جدار برلين، كلها توفر الفرص لإعادة صياغة العلاقات الإقليمية.

* صعود أهمية الجغرافيا الاقتصادية، ومعها دبلوماسية العلاقات الاقتصادية وهو ما يعطي دينامية جديدة في العمليات الاقتصادية العالمية.

وعلى أية حال فإن إعادة تشكيل النظم الإقليمية لا يمكن أن تعزى إلى الأسباب أو الضغوط الدولية فقط، ولكن هناك عوامل وأسبابا محلية تتعلق بكل إقليم على حدة وتساهم إما في تطوير هذا الإقليم والعمل على تماسك أعضائه وزيادة فاعليته، أو تساهم في تحجيم الإقليم ووضع حدود له لا يمكن تجاوزها، أو قد تؤدي إلى إنهاء وجود الإقليم ومحاولة البحث عن صيغ إقليمية جديدة.

وبالنسبة للنظام الإقليمي العربي في فترة التسعينات، فقد دفعت بعض العوامل المحلية -خاصة تداعيات حرب الخليج والانقسام والضعف الناجم عن غزو العراق للكويت، ودخول النظام في مرحلة فقدان التوازن ثم التسوية السياسية للصراع العربي- الإسرائيلي وانكشاف الأمن القومي العربي بشكل واضح- إلى تفسخ النظام العربي وضعف التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وجمود مؤسسة العمل العربي المشترك (جامعة الدول العربية). كل هذه العوامل كشفت عن الجانب السلبي الذي يمكن أن تلعبه الأوضاع المحلية، والذي دفع للبحث عن تأسيس نظام إقليمي جديد في خارج إطار الهوية العربية، ومن هنا بدأت المشروعات تتزاحم في المنطقة، وتصارعت الأفكار حول مصير النظام نفسه، مما جعل الأجندة السياسية في النظام العربي تنشغل بمستقبل هذا النظام وإمكانية استمراره في ضوء المعطيات الراهنة وانعكاسها على النظام. فهناك من يدعو إلى إعادة بناء النظام من خلال استيعاب تجربة الماضي، وهناك من يدعو إلى تجاوز النظام العربي بحقائقه المادية والمعنوية والدخول بقوة إلى ترتيب جديد تحت منظومة الشرق الأوسط.

وعلى العكس من النظام العربي وفي مناطق أخرى من العالم تؤدي العوامل المحلية دورًا إيجابيًا في تعزيز النظام الإقليمي وتطويره بشكل يؤدي إلى تعميق التعاون بين أعضائه وتعزيز قدرته على التنافس اقتصاديًا وتكنولوجيًا في مواجهة الأقاليم الأخرى، وهذا ما

هو حاصل في تجربة التعاون الإقليمي في الاتحاد الأوربي (EU) الذي قدم مثالاً نموذجيًا للتكامل والتعاون الإقليمي القائم على التطور المؤسسي. وكذلك تجربة جنوب شرق آسيا الـ(ASEAN) المؤسسية والتي تشير إلى أن الاعتماد على إطار واسع ومكثف من التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لن يؤدي إلى حل النزاع فقط، ولكن سوف يحقق مستويات متقدمة من التعاون الإقليمي.

وضمن الترتيبات الإقليمية الجديدة والتي بدأت تأخذ مكانًا على الساحة الدولية، وفي إطار التعاون الإقليمي ظهرت فكرة ما يسمى بالتعاون بين الأقاليم الفرعية التي تبحث عن سبل للتعاون فيما بينها بحكم الجوار الجغرافي أو عوامل أخرى تتصل بمصالح اقتصادية أو سياسية أو أمنية. ومن أهم ما يميز فكرة التعاون بين الأقاليم عن عملية تشكيل نظام إقليمي هو قضية مهمة مرتبطة بهوية الإقليم، إذ يسمح تشكيل نظام إقليمي ما بالتأكيد على هوية معينة، لكن تنظيم التعاون بين الأقاليم يسمح بالحفاظ على هوية الأقاليم دون أن تتعرض للتغيير [٣]. وهذا يمكن أن ينطبق على مشروع التعاون أو الشراكة الأوربية المتوسطية المطروحة كأسلوب للتعاون بين الدول المشاطئة لحوض المتوسط.

وإذا أخذنا المشروعات المطروحة في المنطقة نجد أن المشروع الشرق أوسطي هو رؤية تدعو لها إسرائيل وتدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ألف شمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل السابق كتابًا بهذا الخصوص تحت عنوان: «الشرق الأوسط الجديد» يشرح فيه وجهة نظره بشأن هذا المشروع الذي يلقى التأييد القوي من الإدارة الأمريكية. ومن أجل تنفيذ هذا المشروع الذي يدعو إلى التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة عقدت عدة مؤتمرات، الأول في الدار البيضاء عام ١٩٩٤م، والثاني في عمان عام ١٩٩٥م، والثالث في القاهرة عام ١٩٩٦م.

أما المشروع الثاني فهو المشروع المتوسطي. وهذه الرؤية تشمل جميع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وخاصة الدول العربية التي تطل على شاطئه الجنوبي مع الدول الأوربية، وتشمل إسرائيل، وهو مشروع مطروح من قبل الاتحاد الأوربي، ويبدو هذا المشروع وكأنه ردة فعل على إصرار الولايات المتحدة على الانفراد بمقدرات الشرق الأوسط بعد أن هيمنت وحدها على عملية السلام في المنطقة.

وحتى مع وجاهة العوامل التي ذكرت حول المساهمة في الدفع نحو الإقليمية في

السنوات الأخيرة، فإن فكرة ترتيب المشروعات تجاه المنطقة العربية مسألة قديمة وترجع إلى هدف ثابت في استراتيجية الدول الغربية، وهو الحيلولة دون ظهور قوة إقليمية في هذه المنطقة تقوم على أساس عربي وإسلامي، خاصة وأن الحركات الإسلامية قد نشطت في الفترة الممتدة بعد منتصف الثمانينات. وقد بدأت الرؤية الإسلامية تأخذ أبعادًا دولية كتعبير عن استمرار المواجهة بين الشمال والجنوب. ومن المعروف أن أهمية التقسيم بين الشرق والغرب أخذت في التراجع في الوقت الذي أخذ التقسيم بين الشمال والجنوب يتزايد في حدته متمثلاً في التهديد الذي يأتي من فيضان الهجرة البشرية، وفقدان الفرص الاقتصادية، والتخلي عن القيم المثلى والإنسانية [٤]. وقد أصبحت الأمة الإسلامية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة رمزًا للجنوب في مواجهة الشمال.

وفي هذا الإطار تبدو الشرق أوسطية وكذلك المتوسطية على الرغم من التواصل بينهما محاولتين لصياغة نظام إقليمي جديد في المنطقة سواء على شكل ترتيبات أمنية أو سوق مشتركة.

وتهدف هذه الدراسة إلى مناقشة القضايا الأساسية التي تحيط بالمشروعين وتحليلها سواء من الناحية المفهومية أو من ناحية السياسات العملية، ثم المقارنة بينهما وبيان المحاذير والمخاطر المترتبة على كلٍّ منهما بالنسبة للنظام العربي. وأخيراً تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال ما العمل من أجل المستقبل؟

وسوف تقسم الدراسة بالإضافة للمقدمة إلى الأقسام التالية:

أولاً: المشروع الشرق أوسطي.

ثانيًا: المشروع المتوسطي.

ثالثًا: المقارنة بين المشروعين وبيان مخاطر كلٍّ منهما.

رابعًا: ما العمل من أجل المستقبل؟

خامسًا: الخاتمة.

أولاً: المشروع الشرق أوسطي

إن فكرة التدخل في المنطقة العربية فكرة قديمة في استراتيجيات الدول العربية، وفي أدبيات الحركة الصهيونية منذ تأسيسها، وذلك بهدف منع قيام أي نظام عربي ذي قوة

سياسية وعسكرية واقتصادية. ويظهر ذلك جليًا في محاولات الغرب دون قيام محمد علي في مصر من تحقيق مثل هذا التكتل مروراً باتفاقيات سايكس-بيكو، وإنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م، ثم المشروعات الشرق أوسطية التي طرحت في منتصف الخمسينات بقصد إقامة نظام أمني مدعوم من الغرب مثل حلف بغداد، ومشروع الرئيس الأمريكي أيزينهاور المتعلق بنظرية ملء الفراغ، حتى حرب الخليج عام ١٩٩١م، وبدء عملية السلام بين العرب وإسرائيل. ويرى الغرب أن منطقة الشرق الأوسط منطقة متعددة الهويات، وأن اليهود حاضرون فيها منذ القدم. ووفقًا لهذه الرؤية ينظر إلى الشرق الأوسط على أنه موزاييك قوميات واثنيات وأديان مختلفة.

والشرق أوسطية فكرة غربية في الأساس. وتاريخيًا فإن الأوربيين هم أول من استخدموا مصطلح الشرق الأوسط، إذ عرفت المنطقة البعيدة عن أوربا والتي تمتد من الهند غربًا بالشرق الأقصى. وأطلق على المناطق القريبة من شرق البحر الأبيض المتوسط اسم الشرق الأدنى. وأما المنطقة التي تتوسط الشرقين الأقصى والأدنى فقد أطلق عليها مصطلح الشرق الأوسط. وقد واجهت الدراسات المهتمة بالشرق الأوسط مشكلة خاصة بتحديد حدود المنطقة، ولم تصل إلى اتفاق حول الدول التي تشكل هذا الإقليم [١]. ويبدو مفهوم الشرق الأوسط غامضًا وغربي النشأة، ومناقضا للمصلحة العربية، وهو مفهوم مرتبط بالعداء للعروبة، ومحاولة إسرائيل النفاذ إلى قلب الوطن العربي [٥]. وتحاول إسرائيل أن تُكوِّن نظاماً شرق أوسطياً تكون قطبي الرحى فيه؛ لأنه يمكنها أن تكون دولة منتمية إلى الشرق الأوسط، وبالتالي منتمية إلى المنطقة لكنها قطعًا لا يمكنها أن تكون دولة منتمية إلى العرب. ومن هنا ومن أجل أن تحقق إسرائيل شرعية وجودها تبذل كل الجهود والمحاولات ليس فقط لمحاصرة النظام العربي أو عزله؛ وإنما محاولة إفنائه وطمس هويته السياسية والثقافية لصالح هوية لا أساس لها هي الشرق أوسطية من أجل استيعاب إسرائيل والتمكين لها بالتعامل مع دول المنطقة كدولة طبيعية باعتبارها جزءاً من البنية السياسية والاقتصادية في المنطقة.

وقد بدأ التحضير لطرح النظام الشرق أوسطي، ووضع خطوطه الرئيسية قبل زلزال الخليج، إذ أن التحضير بدأ قبل ذلك بسنوات، وبالذات بعد حرب تشرين ١٩٧٣م، وتوقيع اتفاقية كامب دافيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩م، وقد ساهمت مراكز البحث

الأمريكية في التحضير لهذا المشروع، وكان لها النصيب الأكبر من ذلك بالاشتراك مع باحثين مصريين وإسرائيليين وشخصيات أمريكية. وفي هذا الإطار قام معهد جامعة هارفرد للسياسة الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط بنشاطات مكثفة خلال الأعوام بين ١٩٨٨ و١٩٩٣م، وكان من أهمها تنفيذ برنامج عن التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، يرمي إلى استكشاف الفوائد الكامنة في إحلال تسوية في المنطقة، بما في ذلك بحث نماذج ممكنة للتعاون الإقليمي [٦، ص ٦٩].

وفي الوقت الذي بذل فيه المخططون الأمريكيون والإسرائيليون جهودًا حثيثة من أجل تطوير فكرة النظام الشرق أوسطي وترويجها في جميع أنحاء العالم وكسب التأييد لها حتى لدى بعض الأطراف العربية، كان العرب يعيشون في غفلة عما يدور، وكان جُل اهتمامهم يتركز على عملية السلام دون أن يفكروا أو يروا كيف تخطط إسرائيل لاستغلال عملية السلام في تحقيق أهدافها الرامية للهيمنة على الوطن العربي، وعلى مقدراته، ثم إعادة العرب إلى حالة الانقسام والسيطرة من قبل الأجنبي، تلك السيطرة التي عانوا منها كثيراً [٧]. وتسعى إسرائيل من خلال طرحها للمشروع الشرق أوسطي إلى دعم موقفها الاقتصادي، ومحاولة تعويض السوق الآسيوية التي تطورت إلى درجة أنها أصبحت مصدرًا للتصدير وليس للاستيراد، ومن هنا فإن إسرائيل تحاول بكل الأساليب أن تستعمل السلام لغزو الوطن العربي اقتصاديًا بعد أن شعرت بفشل الأسلوب العسكري للهيمنة على المنطقة [٨].

ومن المعروف أن بدء العملية السلمية في مؤتمر مدريد في ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١م قد تزامن مع مرحلة ضعف وتفكك عربيين واضحين، مما جعل الاحتمال الأكثر وقوعاً هو دخول الدول العربية في النظام الشرق أوسطي بشكل منفرد وليس في إطار عربي متماسك، مما يدعم المخاوف بأن النظام الشرق أوسطي سوف يكون إطاراً لإفناء الهوية العربية، وليس إطارًا للتفاعل بين نظام عربي وبين الحقائق الدولية والإقليمية من حوله يقوم على الندية والتكافؤ [٩، ص ٢٨]. وفعلاً بحلول عام ١٩٩٤م تم توقيع اتفاق إسرائيلي فلسطيني، ثم معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن. وقد أضافت العملية السلمية بعداً جيواقتصاديًا جديدًا لاهتماماتها الجيوسياسية الخاصة بالأراضي والأمن. فبالإضافة للمفاوضات الثنائية المتعلقة بهذه المسائل الأخيرة ظهرت المفاوضات المتعددة الأطراف والتي

تبحث في خمس قضايا هي : ضبط التسلح ، المياه ، اللاجئون ، النمو الاقتصادي والبيئة . وقد استؤنفت هذه المفاوضات عام ١٩٩٢م في موسكو ، ولم تشارك فيها سوريا ولبنان . وبالرغم من أن نتائج هذه المفاوضات ما زالت محدودة ، إلا أنها قد أدت إلى العديد من المبادرات للإسراع بالنمو والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط ، ومن أهم هذه المبادرات القمم الاقتصادية للشرق الأوسط التي عقدت في الدار البيضاء في عام ١٩٩٤م ، وفي عمان عام ١٩٩٥م ، وفي القاهرة عام ١٩٩٦م .

ونظرًا لأهمية هذه المؤتمرات فلا بد من استعراض أهم القضايا التي طرحت للمناقشة في هذه المؤتمرات بالإضافة إلى أهم الاتفاقيات التي تم التوصل إليها :

أولاً: مؤتمر الدار البيضاء : حضر هذا المؤتمر حوالي ثلاثة آلاف شخصية ، تمثل رؤساء الدول أو ممثليهم ورجال الأعمال من ٦١ دولة تقريبًا ، وكان هدف المؤتمر هو إقامة تعاون بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في شكل آلية دائمة تسمى «المجموعة الاقتصادية والاستراتيجية للشرق الأوسط» . ويتضمن هذا الهدف فكرة إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل ، وتطبيع العلاقات العربية-الإسرائيلية والتعامل معها كأي دولة من دول المنطقة [١٠] .

وقد أعدت إسرائيل لهذا المؤتمر إعدادًا دقيقاً ، وذهبت إلى المؤتمر بتخطيط واستراتيجية واعية لمتطلباتها المستقبلية ، وقدمت حوالي ١٥٠ مشروعًا استثماريًا تشمل جميع المجالات الاستراتيجية والحيوية التي تحتاجها ، وفي المقابل فقد ذهبت الدول العربية إلى المؤتمر بشكل مشتت ، وبدون أي نوع من التنسيق أو التخطيط المسبق الذي قد يعود عليها بالفائدة من جراء حضور هذا المؤتمر ، وكانت النتيجة أن سيناريوهات التعاون الاقتصادي كانت مصاغة بما يتناسب مع مصلحة اسرائيل بالدرجة الأولى ، إذ غلب الطابع الإسرائيلي على المشروعات الاستثمارية الضخمة دون الأخذ في الاعتبار المصلحة العامة للدول العربية .

وكان من أهم ما ورد في البيان الختامي للمؤتمر هو ضرورة تنشيط عملية التنمية الشاملة لمنطقة الشرق الأوسط التي تستدعي العمل على التخلص من كل العوائق التجارية التي تقتضي بطبيعة الحال المطالبة بإلغاء المقاطعة الاقتصادية مع إسرائيل حتى يتم تحقيق الانسياب المطلوب في تدفق السلع والخدمات بين أقطار الإقليم ، وبما يتضمن تطبيع

العلاقات العربية-الإسرائيلية. وهو الهدف الذي تسعى إسرائيل والولايات المتحدة لتحقيقه من هذا المؤتمر. وتضمن البيان الختامي للمؤتمر اتخاذ قرار بإنشاء ثلاث مؤسسات متخصصة لمتابعة المفاوضات متعددة الأطراف بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإنشاء بنك تنمية الشرق الأوسط. ومجلس السياحة الإقليمي، وإنشاء مكتب التجارة والأعمال، وذلك بقصد تسهيل السياحة والتجارة بين دول الإقليم [١٠].

ثانيًا: مؤتمر عمان. حضر المؤتمر مسؤولون حكوميون، ورجال أعمال بلغ عددهم حوالي ٢٠٠٠ ممثل من ثلاث وستين دولة، وكان هدف المؤتمر التوصل إلى اتفاق بشأن إقامة مؤسسات التعاون الإقليمي التي دعا إلى إقامتها مؤتمر الدار البيضاء، وهي:

* بنك للتعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومقره القاهرة، وذلك لتعزيز تنمية القطاع الخاص، ودعم مشروعات التنمية الأساسية الإقليمية، وتوفير منتدى لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي.

* مجلس مؤسسة السياحة الإقليمية أو رابطة السفر والسياحة للشرق الأوسط والبحر المتوسط؛ لتسهيل السياحة والترويج للمنطقة سياحيًا.

* الأمانة التنفيذية للقمة الاقتصادية، ومقرها الرباط للعمل على دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دول المنطقة، ويفترض أن يشارك فيه رجال أعمال أو الشركات الخاصة التي تعمل بالمنطقة دون تدخل الحكومات في أعماله.

وقد حققت إسرائيل كما حصل في مؤتمر الدار البيضاء نجاحات كبيرة في مؤتمر عمان ودخلت مرحلة جديدة من تطبيع العلاقات مع العرب. بل لقد قيل إن انعقاد القمة في حد ذاته يعد مؤشراً على سقوط الجدار الأخير في المقاطعة العربية لإسرائيل، خصوصًا وأن التقدم على الصعيد الاقتصادي يوازيه تراجع على الصعيد السياسي [١١].

ثالثًا: مؤتمر القاهرة: لقد جاء انعقاد هذا المؤتمر في ظل ظروف سياسية مختلفة عن ظروف المؤتمرين السابقين، إذ اتسمت العلاقات العربية-الإسرائيلية بالتوتر والقلق، وخاصة بعد مجيء حزب الليكود للسلطة، وتراجع الإسرائيليين عن شروط السلام والاتفاقات الموقعة منذ عام ١٩٩٣م مع الفلسطينيين. وقد أدى ذلك إلى تكوين جبهة من الرفض العام لانعقاد المؤتمر على مستوى الدول العربية سواء كانت رفض السياسة التعسفية لإسرائيل، أو رفض إقامة مؤتمر القاهرة من أساسه في بداية الأمر.

ولكن الأمور في النهاية سارت في اتجاه إقامة المؤتمر على أن يكون مؤتمرًا اقتصاديًا دوليًا تناقش فيه مسائل التعاون العربي-العربي، والتعاون العربي الدولي مع الدول الأجنبية بما فيها إسرائيل، وقد حضر المؤتمر حوالي ١٤٠٠ شخصية معظمهم من رجال الأعمال العرب والأجانب، بالإضافة إلى ٥٠٠ من رجال الأعمال المصريين، ولم يتعد مستوى التمثيل في المؤتمر وزراء الخارجية.

وقد تقدمت إسرائيل بمجموعة من المشروعات التي تخدم مصالحها المباشرة، ولكن العرب في هذا المؤتمر أيقنوا تلاعب الطرف الإسرائيلي أو عدم جديته في مفاوضات السلام، ولذلك لم يكن هناك أي مشاركة عربية عند طرح إسرائيل لمشروعاتها الإقليمية التي وصلت إلى حوالي ١٦٢ مشروعًا بقيمة ٢٧ مليار دولار اعتقدت إسرائيل بأنها ستحقق نجاحاً في إقناع الوفود الأخرى بالمشاركة في تلك المشروعات.

وبشكل عام فإن معظم مشروعات التعاون التي طرحت خلال المؤتمر كانت بين الأطراف العربية المشاركة، وكما ركزت أعمال المؤتمر على مشروعات تنمية مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني.

أما بالنسبة للهيئات الثلاث التي تقرر إنشاؤها خلال قمّة عمان وهي:

بنك تنمية الشرق الأوسط، مجلس السياحة العالمي، وغرفة التجارة والأعمال، فلم تحظَ هذه المؤسسات بكثير من النقاش أو التطور خلال المؤتمر. بالإضافة إلى أن إنشاء هذه المؤسسات يواجه منذ البداية عقبات كثيرة، ويرتبط وجودها ونجاحها ارتباطًا وثيقًا بالتقدم الذي يحصل على مسار عملية السلام. ولا بد من الإشارة إلى أن بيان المؤتمر قد استجاب لبعض الحاجات الحقيقية للمنطقة، وخاصة قضية التعاون العربي-العربي، والتنمية البشرية، ولم يتضمن المؤتمر ما حدث في المؤتمرين السابقين وخاصة تطلع إسرائيل لإجراء جراحة جغرافية في المنطقة، تهدف إلى تغيير ملامحها تغييرًا لا رجعة فيه. مثل مشروع ريفيرا البحر الأحمر، والمواصلات... إلخ. [١٢].

ومع أن فكرة المشروع إسرائيلية، وعملية السلام ما زالت متعثرة؛ فإن مؤيدي المشروع يرون فيه سوقًا اقتصادية موحدة تضم إسرائيل بالإضافة للدول العربية بعد الانتهاء من عملية السلام، باعتبارها فرصة متاحة لتطوير الشرق الأوسط، انسجامًا مع التحولات الاقتصادية العالمية التي تعتمد التكتلات الكبرى. فمثلاً، يقول لطفي الخولي: «بالنسبة

للوضع العالمي نلحظ تعاظم الاتجاه نحو التكتلات السوقية الكبيرة العابرة للدول، إذا صح التعبير، نلمس ذلك في الاتحاد الأوربي، وفي كيان النافتا الذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وفي مجموعة الآسيان التي تحتضن ما بات يسمى بالنمور الصغيرة في آسيا» [١٣، ص ٨]. وبالتالي ظهرت بعض الآراء التي ترى أن القومية العربية قد انتهت؛ مما أدى إلى انتهاء دعوى التناقض بين النظام العربي والنظام الشرق أوسطي. وتناول كثير من الباحثين، تلك التطورات التي أثرت في النظام العربي بالتقييم، واختلفت آراؤهم في هذا الخصوص من القول بـ: «ذوبان حدود النظام العربي، وتداخلها مع نظام الشرق الأوسط» [١٤] إلى قول بعضهم «عرب؟ نعم، وشرق أوسطيون، أيضًا،» [١٣] حتى وصل بعضهم إلى القول بـ «خروج العرب من التاريخ» [١٥].

وقد تسارعت الأحداث بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م بشكل فاق توقعات المخططين لها، إذ تسارعت العلاقات العربية- الإسرائيلية بالنمو على حساب الضعف والتراجع الذي أصاب العلاقات العربية- العربية، وقد اتسعت شقة الخلاف والجدل بين المؤيدين والمعارضين للمشروع الشرق أوسطي [١٦، ص ٢٢٨]، وأن ما يثير القلق حول النظام الشرق أوسطي وعملية التسوية منذ مؤتمر مدريد مرورًا بالقمم الاقتصادية الثلاث التي عقدت على التوالي في الدار البيضاء، وعمان، والقاهرة دون أن يكون هناك استعداد عربي لمواجهة التحديات التي تفرض على المنطقة، إذ لا يوجد تنسيق أو تصور عربي مشترك تجاه القضايا المطروحة على أجندة المشروع الشرق أوسطي، وهي قضايا التعاون الاقتصادي والتنمية والأمن الإقليمي، والحد من التسلح، والموارد المائية وشؤون البيئة واللاجئين. وفي ظل غياب التنسيق العربي المشترك فإن المشروع لا يجد أمامه أي منافسة جادة تحول دون تحكم الطرف الآخر بشروط المشروع.

ويعلق ناصيف حتي [١٧] على النظام الشرق أوسطي من وجهة نظر ناقدة بقوله: «وقد شكلت عملية السلام العربي- الإسرائيلي مشروعًا لبناء نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط أوسع من النظام العربي، ولو أنه لا يضم كل العرب بالضرورة... فهذه العملية من وجهة نظر الولايات المتحدة مهندسها الرئيس، وإسرائيل طرفها الأقوى على الخصوص لا تهدف إلى التوصل إلى تسوية سياسية فحسب، بل إن هذه التسوية تبقى هدفًا جزئيًا من هدف أشمل، وهو تحويل البيئة الإقليمية الواسعة لأطراف هذه العملية من بيئة صراعية

عربية- إسرائيلية إلي بيئة تعاونية عربية إسرائيلية تضم أطرافًا أخرى غير الأطراف الداخلة سابقًا في الصراع، ولا نجافي الحقيقة إذا اعتبرنا أن شعار مؤتمر مدريد لم يكن الأرض مقابل السلام، بل الاندماج الإقليمي مقابل السلام».

وتتضح ملامح المشروع الشرق أوسطي من خلال التقرير الذي أعدته وكالة التنمية الدولية الأمريكية تحت عنوان: «دور التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط». وقدمته إلى الكونجرس وشاركت في إعداده عدة وزارات ومراكز أبحاث مختلفة، وقد أكد التقرير على أهمية العمل لبناء تعاون إقليمي في الشرق الأوسط يقوم على أساس مرتكزين جغرافي واقتصادي كبديل عن التعاون الإقليمي المبني على أساس قومي سياسي. ويبين التقرير كيفية تحقيق التعاون المنشود عبر ثلاث مراحل [١٨] هي:

١- تنمية التعاون في مجالات علمية وتكنولوجية في المرحلة القصيرة مع شق الطرق الإقليمية، وإقامة محطات للاتصال، وبحث بدائل الطاقة بجانب الطب والسياحة.

٢- تطوير مصادر المياه بصفة أساسية في المرحلة المتوسطة الأجل من خلال مشروعات مختلفة مثل البحر الميت، خليج العقبة، نهر الأردن، الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط، شبه جزيرة سيناء.

٣- أما على المدى طويل الأجل فسوف يتم تجاوز الأبنية الأساسية المتعارضة والمشكلات التي تعرقل العلاقات مثل الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال التنمية الاقتصادية وفتح الأسواق المحلية للمنتجات الإسرائيلية.

وبالرجوع إلى رؤية شمعون بيريز حول النظام الشرق أوسطي فإنها منسجمة مع ما طرح في التقرير السابق الذكر. وتقوم على ما يلي [١٩، ص ص ٩٩- ١٣٩]:

* التخطيط للمنطقة بحيث تصبح خلال فترة تتراوح بين ١٠ و ١٥ عامًا سوقًا مشتركة، مثل أوربا، أو منطقة تجارة حرة، ومن أجل ذلك يقترح بيريز إقامة مشروعات مشتركة في مجالات البنية التحتية، والطاقة والمياه والسياحة بين دول المشرق العربي، بالإضافة إلى تركيا من جهة وبين إسرائيل من جهة أخرى مع استثناء العراق وإيران من هذه المشروعات.

* إن المشروعات المشتركة سوف تؤدي إلى خلق تشابك في المصالح بين دول المنطقة مما يؤدي إلى تعزيز السلام بين شعوب المنطقة.

* إن المشروعات السياحية المشتركة سوف تؤدي إلى زيادة فرص السلام وجذب الاستثمارات الأجنبية، والقروض والضمانات الدولية.

* إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية سوف تؤدي إلى دعم الأمن من خلال تشابك المصالح ورفع مستوى المعيشة لشعوب المنطقة؛ لأن هذا سوف يؤدي إلى التغلب على الفقر والجهل اللذين يعدان مصدرًا للأصولية.

* وبالتالي يرى بيريز أن إقامة السلام والأمن تتطلب ثورة مفاهيمية، وبناء عليه فالمطلوب إنشاء إطار جديد للمنطقة يكون في المستقبل منظمة إقليمية، وهو ما سيتمخض عنه ظهور هوية شرق أوسطية جديدة. ويرى بيريز أنه كما بدأت أوربا بالصلب والحديد، علينا أن نبدأ بالسياحة والزراعة [٢٠].

والمعادلة التي يطرحها شمعون بيريز كأساس للتحكم في الشرق الأوسط هي معادلة تقوم على الجمع بين النفط السعودي، واليد العاملة المصرية، والمياه التركية، والعقول الإسرائيلية، والمطلوب هو قيام جسد شرق أوسطي في تل أبيب، وقدماه في السعودية ومصر، وعروقه في تركيا.

ثانيًا: مشروع التعاون المتوسطي

المشروع المتوسطي هو مشروع يهدف إلى جمع الدول المطلة على البحر المتوسط وخاصة الدول العربية التي تقع على شاطئه الجنوبي مع الدول الأوربية الواقعة على شاطئه الشمالي من أجل منع صدام الحضارات عبر هذا البحر الذي تعرض للعديد منها، وخاصة المشروع الإسرائيلي [٢١]. ويشار إلى أن مشروع المتوسط هو مشروع أوربي معروض على الدول العربية الواقعة جنوب المتوسط سواء بشكل ثنائي أو جماعي كنموذج من نماذج التعاون الجديدة التي لا تقوم فقط على أساس إقليمي يرتبط بالجوار الجغرافي، وإنما لتحقيق أهداف سياسية وغايات على أرض الواقع، وينظر إلى هذا المشروع على أنه شراكة شاملة مقترحة بين الدول الأوربية في سياق مشروع استراتيجي متكامل الأبعاد الأمنية والاقتصادية والسياسية والثقافية. [٢٢].

ويلخص محمد عبد السلام [٢٣] مفهوم المتوسطية كما حددها وزير خارجية مصر عمرو موسى بقوله: المتوسطية تستند إلى إرادة سياسية لدى دول البحر المتوسط، لتشكيل

تجمع فعال يرتكز على أسس محددة ذات طابع اقتصادي وسياسي وثقافي وأمني، ويتحرك نحو إطار أشبه بإطار هلسنكي الأوربي، ويتم بناؤها استنادًا على اتفاقيات مشاركة والتزامات تعاقدية، ونقاش حاد حول القضايا كافة التي تهم دول البحر المتوسط بجميع تفاصيلها، ويتم التفاعل بين أطرافها بشكل سلس، ويتوقع أن يتسع إطارها مع الوقت لتضم دولاً أخرى في المنطقة لا تطل على البحر المتوسط مباشرة وإن كانت ترتبط بالدول المطلة عليه، والإطار المتوسطي بهذا المفهوم يمثل توجهاً بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية [٢٣].

وفكرة المتوسطية والاهتمام الأوربي بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط فكرة قديمة، إذانطلق هذا الاهتمام من مبررات حضارية باعتبار أن حوض البحر المتوسط كان مهدًا لحضارات كبرى مختلفة يونانية- رومانية وإسلامية تفاعلت فيما بينها، وكان غرض رواد الفكرة لكونهم أوربيين رفع شأن الحضارة اليونانية- الرومانية، وظهرت أطروحة المتوسط كفضاء جغرافي وتاريخي وحضاري واقتصادي، كعالم متميز في منتصف القرن العشرين، فقد شهدت مرحلة الخمسينات والستينات تغيرات ثقافية غنية في كثير من دول حوض المتوسط، وكذلك في الدول العربية المتوسطية دعت نخبة قليلة من المثقفين إلى الانتماء المتوسطي [٢٤].

وبعد انتهاء الحرب الباردة عادت المتوسطية لتظهر من جديد ومن خلال مناهج مختلفة، وضمن سياقات يمكن أن تندرج تحت ما يلي:

(أ) يمكن أن تفسر في سياق التنافس بين أوربا من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى، فالاتحاد الأوربي يعمل على تشكيل قطب أوربي منافس للقطب الأمريكي الذي ما زال يهيمن على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، ولو من ناحية عسكرية على الأقل، وبالتالي فإن اللجوء إلى تكوين التكتلات والتجمعات الإقليمية يمكن أن يساهم في تعزيز هذا التنافس كأداة لتحقيق القطب الأوربي، وبذلك فإن الشراكة المتوسطية قد تكون أحد الأساليب الأوربية في حقل التنافس مع المشروع الشرق أوسطي ذي الطابع الأمريكي- الإسرائيلي.

(ب) التفسير الثاني يكمن في محاولة عدد من دول أوربا المتوسطية ولاسيما فرنسا في العمل على تضييق الفجوة الكبيرة بين الشمال والجنوب، والتي تبرز في عدة ظواهر، من أهمها: ازدياد حجم مديونية عالم الجنوب وما يمكن أن تودي إليه هذه المديونية

من فقر وبطالة ومشكلات متعددة، كذلك الهجرة المتزايدة من دول الجنوب، إلى دول الشمال وما يمكن أن تشكل من هواجس ومخاطر على المجتمعات الأوربية. إن المخاوف من المهاجرين العرب والمسلمين أخذت تزداد، وأصبح يطلق عليها الخطر الأصولي القادم من الجنوب، لدرجة أنها صارت تعرف بظاهرة القنبلة البشرية، وهو ما يشير إلى خطرها الذي يضاهي خطر القنبلة الذرية، ومن هنا ظهرت بعض الآراء التي تنادي بضرورة توجيه عمليات الاستثمار إلى دول الجنوب وخاصة دول شمال أفريقيا بغرض تحقيق تنمية داخلية تحت مشروع الشراكة الأوروبية- المتوسطية.

ويسعى مشروع الشراكة الأوربية- المتوسطية إلى محاولة إدماج دول جنوب المتوسط في الفضاء الاقتصادي الأوربي بشكل تدريجي. وقد كان الباعث في تحريك الدعوة إلى المتوسطية يعود لأسباب أمنية ومخاوف تهدد استقرار كثير من بلدان شمال المتوسط، وكذلك يعود لمخاطر امتداد مشكلات البطالة والفقر والعنف إلى دول الجماعة الأوربية. ومع ذلك فإن الوثائق التحضيرية لمؤتمر برشلونة باعتباره المؤتمر الأول الذي عقد لهذه الغاية عام ١٩٩٥ م قد طرحت الأبعاد الاقتصادية والثقافية والحضارية التي تحكم عملية الشراكة الأوربية- المتوسطية [٢٥].

وتتطلع أوربا من خلال طرح فكرة المتوسطية ومحاولة تحقيقها إلى هدف استراتيجي يتجسد في تنظيم العلاقة المتوسطية في شكل منظمة على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوربا، وتضم الدول العربية وغيرها من الدول المشاطئة لحوض المتوسط. وإذا كانت هذه الفكرة واردة عند الأوربيين، وتعثرت بسبب حرب الخليج الثانية ثم هيمنة الولايات المتحدة بعد ذلك بشكل كبير على إدارة دفة الأمور في منطقة الشرق الأوسط، فإن مؤتمر برشلونة قد أخرجها إلى حيز الوجود بهدف إيجاد تجمع إقليمي منافس تلعب فيه أوربا بإمكاناتها المادية دور المحرك الرئيسي، خاصة في ظل التصور الأوربي الذي أخذ يتبلور في عقد التسعينات ويرتكز على مبدأ يقول إن استقرار أوربا مرتبط باستقرار جنوب المتوسط [٢٦].

ومما لا يدع مجالا للشك أن منطقة البحر المتوسط تتمتع بمكانة عالمية مهمة، إذ تقع على حدود ثلاث قارات، وتنقسم الدول المشاطئة له إلى ثلاث مجموعات، هي، المجموعة الأوربية، والمجموعة الآسيوية، والمجموعة الأفريقية. وهي تشكل من الناحية الجيوبوليتكية مصدرًا للتطورات السياسية والاستراتيجية المعاصرة، إذ أنها تعد من أكثر مناطق العالم تعقيدًا

وتشابكًا في الأعراف واللغات والثقافات والأديان والصراعات القديمة والحديثة، واختلافًا في العقائد والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتبايناً في التقدم والتخلف. وقد اكتسبت قضية الأمن في منطقة حوض المتوسط أهمية محورية، وفي إطار العلاقة بين شمال المتوسط وجنوبه يسيطر الهاجس الأمني على التوجهات الأوربية نحو الجنوب.

إن موضوع العلاقات الأوربية مع المتوسط علاقة تاريخية قديمة. ولكن الارتقاء بهذه العلاقات إلى مستوى الشراكة والتعاون الاستراتيجي قد توضّح منذ مطلع التسعينات، وذلك أن أوربا قد شعرت منذ سقوط سور برلين عام ١٩٨٩م بضرورة ضبط إطار استراتيجي شامل في البحر المتوسط، مع تقديم مجموعة كبيرة من الاقتراحات: الاقتراح الإيطالي الأسباني (حول الأمن والتعاون في البحر المتوسط)، والفرنسي (الحوض الغربي من البحر المتوسط ٥+٥)، والمصري (المنتدى المتوسطي للدول الاثنتي عشرة)، والأردني (ندوة الأمن والتعاون في الشرق الأوسط) أو اقتراح الاتحاد البرلماني (الندوة البرلمانية حول الأمن والتعاون في البحر المتوسط). [٢٧]

ويبدو أن أوربا ارتأت بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م والذي جمع بين العرب والإسرائيليين أن الظروف قد سمحت بإزالة عقبة كأداء، وحمل المسؤولين الأوربيين على التفكير في مساندة عملية السلام وتعميمها على البحر المتوسط بأسره حتى لا تنشأ مناطق استقرار متباينة [٢٧]، وبالتالي بدأت تبحث عن معادلة أو شكل جديد تصوغ علاقاتها وتنظمها مع الطرف الآخر المشاطىء للبحر الأبيض المتوسط.

وقد جاء مؤتمر برشلونة (٢٧-٢٨/ ١١/ ١٩٩٥) والذي ضم وزراء خارجية الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوربي وثماني دول عربية (المغرب، الجزائر، تونس، مصر، سوريا، لبنان، الأردن، وفلسطين)، وتركيا وإسرائيل ومالطا وقبرص، نتيجة اتصالات وجهود سنوات شهدتها العلاقات الثنائية بين هذه البلدان، وكعلامة أخرى في العلاقات العربية الأوربية التي دخلت مرحلة جديدة قبل أكثر من عقدين من الزمن مع مباشرة الحوار العربي- الأوربي على مستوى الخبراء عام ١٩٧٥م ثم على مستوى لجنته العامة عام ١٩٧٦م.

ويمكن القول بأن مشروع الشراكة الذي تقدمت به أوربا في مؤتمر برشلونة يعكس ثوابت السياسة الأوربية ومتغيراتها في ظل النظام العالمي الجديد، ويحدد عددًا من الأهداف المشتركة

بين الأطراف في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي ويرسم حدود شراكة أوربية متوسطية حتى عام ٢٠١٠ ويتمثل موضوع الشراكة في ثلاثة مجالات هي : المجال السياسي والأمني، والمجال الاقتصادي والمالي، والمجال الاجتماعي والثقافي وفيما يلي بيان هذه المجالات [٢٨] :

١ - المجال السياسي والأمني

لقد عبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يُشكل مكسبًا مشتركًا ، ويتعهدون بتشجيعه وتوطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم، ويتم ذلك من خلال حوار سياسي مكثف، ومنظم بين المشاركين بالاستناد إلى المبادىء التالية :

* العمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والواجبات المترتبة على الاتفاقيات الإقليمية والدولية للأعضاء .

* تنمية دولة القانون والديمقراطية في جهازهم السياسي مع الاعتراف ضمن هذا الإطار بحق كل طرف بحرية اختيار جهازه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقضائي .

* احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية الرأي، وحرية الاجتماع لأهداف سلمية وحرية التفكير والدين دون تمييز بسبب العنصر أو الجنسية أو الدين أو الجنس .

* احترام التنوع والتعددية وفرضهما في مجتمعاتهم .

* احترام المساواة المطلقة فيما بينهم، وكذلك الحقوق المتعلقة باستقلالهم وتنفيذ واجباتهم المضطلعين بها وفقًا للقانون الدولي .

* تسوية الخلافات بين الشركاء بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة بما في ذلك عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى .

* تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحته وذلك بالتصديق على الاتفاقات الدولية التي يشاركون فيها وتطبيقها، وكذلك مكافحة انتشار الجريمة والمخدرات بكل أشكالها .

* العمل على تشجيع ضمان الأمن الإقليمي، بين الأطراف، وذلك بالحرص على عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية .

* دراسة وسائل الثقة والأمان الواجب تبنيها بالاشتراك بين الشركاء من أجل تدعيم

مجال سلام واستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك إمكانية وضع ميثاق أوربي- متوسطي لهذا الغرض.

٢- المجال الاقتصادي والمالي

أكد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم، والتوازن في تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار مشتركة، وقد حدد المشاركون الأهداف التالية من أجل تحقيقها على المدى البعيد.

* تسريع عملية النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.

* تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التشغيل، وتخفيف فوارق النمو في منطقة حوض المتوسط.

* تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي من خلال:

(أ) الإقامة التدريجية لمنطقة تبادل حر يتحقق عبر اتفاقية أوربية- متوسطية، واتفاقيات تبادل حر بين شركاء الاتحاد الأوربي، وحدد المشاركون عام ٢٠١٠ م تاريخًا عمليا للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة.

(ب) تنفيذ تعاون وتبادل اقتصاديين ملائمين في المجالات المعنية.

(جـ) زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوربي إلى شركائه.

٣- المجال الاجتماعي والثقافي

أقر المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر المتوسط والحوار بين هذه الثقافات والمبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية تشكل عنصرًا رئيسيًا في التعاون والتفاهم بين الشعوب، وتحسين الإدراك المتبادل فيما بينهم. وقد تضمن هذا البعد موضوعات كثيرة متباينة من أهمها:

* تنمية الموارد الإنسانية، والاهتمام بالتعليم، والتأهيل، وخاصة للشباب في مجالات الثقافة، مع الاهتمام بتشجيع التبادل الثقافي ومعرفة اللغات الأخرى، واحترام الهوية الثقافية لكل شريك.

* أهمية قطاع الصحة في التنمية، وتشجيع المشاركة الفعالة للتجمعات السكانية في التدابير الصحية والمعيشية للسكان.

* تشجيع الاتصالات واللقاءات بين الشباب في إطار برامج تعاونية غير مركزية.

* إقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة غير الشرعية والعمل على تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج التأهيل المهني للمساعدة على خلق فرص العمل.

وبشكل عام فقد حظيت مشكلات الأمن والاستقرار بالأولوية في جدول أعمال المؤتمر وفي سلم أولويات الدول الأوربية [٢٩].

وعند بحث موضوع الشراكة بين ضفتي المتوسط في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يثور السؤال حول إمكانية الشراكة على ضوء التعاون في التقدم بين شمال المتوسط وجنوبه، بين عالمين يحكمهما جدلية التقدم والتآخر، الغنى والفقر، المركز والهامش. [٣٠]

ففي المجال الاقتصادي الذي يمتاز بقابليته للقياس الكمي نلاحظ بلغة الأرقام أن الدول الأربع الأوربية، وهي فرنسا وإيطاليا وأسبانيا واليونان، تستأثر بحوالي ٨٨٪ من جملة الناتج القومي لجميع البلدان المتوسطية بلا استثناء.

وتتأكد الفوارق إذا قارنا بين الدخل القومي لكل دولة على حدة من دول المتوسط الأوربي، وبين الدخل القومي لجميع الدول العربية المتوسطية. ففي عام ١٩٩٣م حققت دول المتوسط العربية في مجال الناتج القومي، وببلايين الدولارات، الأرقام التالية: المغرب ٦,٦٢، الجزائر ٥,٥٠، تونس ٥,١٥، ليبيا ٩,٣٢، مصر ٢,٤٧، فلسطين ٢، لبنان ٥,٧، سوريا ٢,١٣، الأردن ١,٥. ويكون مجموع الناتج القومي لجميع بلدان المغرب والمشرق معًا ٢٠٠ بليون دولار، في حين أن فرنسا قد حققت في ١٩٩٣م ١٣٠٣ بلايين دولار، وإيطاليا ١٠٠١ بليون دولار، وأسبانيا ٥٣٥ بليون دولار، واليونان ٧٦ بليون دولار. وبذلك يكون مجموع الناتج القومي للدول المتوسطية الأوربية الأربع ٢٩١٥ بليون دولار، أي ما يعادل خمسة عشر ضعف الناتج القومي لجملة الدول المتوسطية العربية، علمًا بأن تعداد السكان في كلتا المجموعتين متعادل تقريباً، ففي ١٩٩٦م بلغ عدد سكان الدول المتوسطية الأوربية الأربع ١٦٥ مليون نسمة، بينما بلغ عدد سكان الدول العربية المتوسطية التسع ١٦١, [٣٠]

أما في المجال السياسي فيلاحظ أن معظم الأنظمة السياسية في الوطن العربي تعاني إما من فيض في الديكتاتورية، أو نقص في الديمقراطية والحريات العامة، وعدم احترام التعددية السياسية، وانتهاك حقوق الإنسان وحرياته بالإضافة إلى خروج جماعات

المعارضة على القانون واستخدام مظاهر العنف السياسي . [٣٠]

أما بالنسبة للتباين الثقافي ، فإن الانتماء الثقافي إلى حضارة دون غيرها من حيث القيم الروحية والمادية والتاريخية واللغوية والفكرية التي ينتمي إليها ، فبقدر ما تكون القيم مختلفة عن بعضها لا من حيث أسسها فقط ، بل كذلك من حيث ممارساتها اليومية يكون التباين الثقافي قوياً ، والتباين الثقافي قد يؤدي إلى عداء ورفض الاقتصاد المتبادل . [٣١]

ويشير وجيه كوثراني [٢٤] إلى أنه على مستوى الاستعداد العربي والإمكانات العربية للشراكة المتوسطية هناك عوائق كثيرة منها :

١- غياب الحد الأدنى من التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي والأمني الاستراتيجي بين الدول العربية .

٢- غياب مفهوم الدولة الحديثة من المشهد العربي ، فالدولة الأسرة والدولة القبيلة والدولة الطائفة والدولة العصبية لا يمكن أن ترقى بالشراكة مع طرف متقدم كدول الاتحاد الأوربي إلى مستوى متكافىء من التعاون وإلى حالة من الانتماء المتكامل المتناسب .

٣- غياب آلية صناعة القرار والمشاركة فيه عبر التمثيل الديمقراطي ، والمثقفون مهمَّشون ، والعلميون مهاجرون ، والجامعات متقهقرة ، ومراكز الدراسات غائبة ، ونصف الأُمة أُمّي . . . . . ناهيك عن غياب العمل السياسي ، والعمل النقابي . . . .

ثالثًا : المقارنة بين المشروعين ومخاطر كل منهما

١ - أهداف المشروع الشرق أوسطي

يهدف هذا المشروع إلى تحقيق الأغراض التالية :

* تمزيق أوصال الوطن العربي ، وعدم التعامل معه على أنه وحدة متميزة ، وإدخال بلدان غير عربية ضمن الإطار الشرق أوسطي ، وجعل المنطقة تضم خليطًا غير متجانس من القوميات والشعوب والأديان ، وبالتالي تفكيك النظام العربي أكثر مما هو مفكك حالياً .

* تكريس الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة ، وتبرير شرعية الوجود الإسرائيلي ، والاعتراف بحقها في الوجود من خلال إنهاء حالة العداء في إطار العلاقات الإسرائيلية بكل طرف عربي على حدة .

* توسيع المجال الاقتصادي الحيوي لإسرائيل من خلال التركيز على البعد الاتصالي

في العلاقات الدولية، بإنشاء شبكة من العلاقات والتفاعلات النوعية في الاقتصاد والسياحة، وخلق مؤسسات ومشروعات مشتركة، ورفع المقاطعة الاقتصادية عن إسرائيل. إذ أن إسرائيل تستغل ضعف الرابطة الاقتصادية لتنشىء نطاقاً بديلاً تستهدف به إزالة مبررات العداء لها، وبالتالي إحلال علاقات السوق محل علاقات العداء.

والهدف الأساسي لإسرائيل من وراء إقامة النظام الشرق أوسطي هو هدف مزدوج اقتصادي، وسياسي في آن واحد، إذ تسعى إسرائيل للوصول إلى مرحلة التكامل الاقتصادي بينها وبين الدول العربية وغير العربية الشرق أوسطية على أساس إقليمي يرتكز على دعامات النفط العربي. ورؤوس الأموال الخليجية، والعمالة المصرية، والمياه التركية، والثقافة الإسرائيلية، بالإضافة إلى حصول إسرائيل على مصادر تمويل إضافية من خلال بنك التنمية للشرق الأوسط الذي سيدعم بأموال عربية وأوربية وأمريكية [٣٢].

٢- أهداف المشروع المتوسطي

يُعد هذا المشروع محاولة من أوربا كي تتجه نحو إنشاء فضاء اقتصادي يقابل الفضاء الأمريكي والشرق آسيوي، وذلك في سبيل الحد من النفوذ الأمريكي في المنطقة الذي تجسد في المشروع الشرق أوسطي. ومن أهم أهداف المشروع ما يلي:

* تسعى أوربا لإقامة علاقات مع تجمعات ومجموعات إقليمية ودولية عديدة، مثل مجموعة «الأسيان» و«المركوسور»، وتحاول أوربا من خلال هذا التوجه أن تبلور سياسة خارجية متميزة عن الولايات المتحدة ومن هنا جاء مؤتمر برشلونة كدينامية منافسة لدينامية الشرق أوسطية، بالرغم من نقاط الالتقاء بين المشروعين.

* إيجاد أسواق أوسع لصادرات الاتحاد الأوربي من سلع وخدمات ورساميل، إذ يعطي المشروع المتوسطي معاملة تفضيلية لصادرات الاتحاد الأوربي من السلع والخدمات إلى الدول العربية المتوسطية.

- التصدي لموضوع الهجرة والمخاوف الأمنية المترتبة عليه، إذ تسعى أوربا إلى وقف الهجرة من جنوب المتوسط، وذلك عبر محاولة خلق نوع من التنمية والتأهيل والتخفيف من البطالة في دول المغرب العربي وشمال أفريقيا.

- تحقيق الأمن الإقليمي عن طريق معالجة المشكلات الأمنية ومحاربة انتشار

الأصول الإسلامية، وذلك بتبني اتجاه مشترك تنظمه اتفاقيات تتعلق بمكافحة الإرهاب، ومواجهة مخاطر تجارة المخدرات والجريمة المنظمة.

ولا شك أن الشرق أوسطية والمتوسطية تلتقيان حول عدد من المفاهيم من أهمها شمولية مفهوم الأمن والتعاون لحل النزاعات بالطرق السلمية، وضرورة إنشاء نظام إقليمي جديد له مؤسسات وقواعد يسير حسبها، بالإضافة إلى وجود عدد من الدول الأعضاء معنية بالمشروعين [٣٣]، كما أن كلا المشروعين يتحركان بفعل الدافعية الاقتصادية العالمية، والديموغرافية، والعسكرية، والثقافية، والعلمية، وتأثير العوامل الجيوستراتيجية والعالمية، وكذلك فإنهما يتداخلان في إطار عالمية السوق وحركة الرساميل، إذ يهدف كلاهما إلى إيجاد مجالات أوسع لصادرات المراكز الرأسمالية من سلع وخدمات ورساميل.

إن فكرة الشرق أوسطية ليست جزءًا من أجندة عربية، أي أن العرب لم يبادروا بطرح الفكرة. بل هي جزء من أجندة إسرائيلية فرضت على العرب مناقشته [٣٤]. وكذلك فإن فكرة المتوسطية لم تكن مطروحة على جدول الأعمال العربي، إلا بعد أن بادرت أوربا بطرح الفكرة على الدول العربية المتوسطية.

وبالرغم من تشابه المشروعين ودخول دول كثيرة في إطار المشروعين في الوقت نفسه إلا أن هناك بعض الاختلافات الجوهرية بينهما، وفيما يلي أهمها:

(أ) التنافس على إعادة تشكيل النظام الإقليمي، ومحاولة صوغ مستقبل المنطقة من جديد إما على أساس المتوسطية أو الشرق أوسطية.

(ب) لكل من المشروعين منطلقاته وهويته وآفاقه، إذ أن الشرق الأوسط هو جزء مهم من عملية السلام في التوجه الأمريكي- الإسرائيلي الذي يعمل على إدماج إسرائيل في نسيج المنطقة. وهذا ما أكده رئيس وزراء اسرائيل السابق شمعون بيريز [٣٥، ص٨٤] حين قال «لا تسوية من دون قيام نظام شرق أوسطي». وهذا هو المفهوم الأمريكي الإسرائيلي للتسوية، والتي جوهرها إعادة صوغ المنطقة على أسس جيوسياسية اقتصادية جديدة، في حين أن الشراكة المتوسطية تعد خطوة متقدمة، تعبر عن تحول السياسة المتوسطية من المستوى الثنائي إلى المستوى متعدد الأطراف.

(جـ) أن إسرائيل - كما هو واضح في الشرق أوسطية - تعد محور الترتيب الإقليمي

الجديد، بينما تعتبر الجماعة الأوروبية هي محور المتوسطية.

(د) إن فكرة الشرق أوسطية قائمة على أساس إجراء التطبيع بين العرب وإسرائيل، وقد اعتبر تطورًا طبيعيًا ومنطقيًا لما حصل في مدريد، بينما لا يشكل التطبيع أساس العلاقة الأوربية المتوسطية، ولا تعد برشلونة نتاج مؤتمر مدريد وإن كانت مدريد، قد ساهمت في انعقاد مؤتمر برشلونة بهذا الاكتمال[٣٣].

(هـ) تسعى الشرق أوسطية إلى تحقيق هدف أساسي، وبشكل سريع، من خلال الضغط الأمريكي على الدول العربية، بإلغاء المقاطعة بغض النظر عن نتائج عملية التسوية على جميع المسارات، ودون انتظار استرجاع حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه وإقامة دولته، كما تجعل الأوسطية إلغاء المقاطعة ضرورة أساسية، لا بل هي شرط من شروط الانضمام للمشروع. بينما لا يهدف المشروع المتوسطي إلى إلغاء المقاطعة كشرط مسبق لإقامة الشراكة. ويترك المسألة لعملية التسوية.

(و) تعلن الشرق أوسطية فشل المشروع القومي العربي، باعتباره من مخلفات الماضي، وتطرح بديلاً آخر هو تبادل المصالح، وتعزيزها، وتنميتها، بينما تحاول المتوسطية أن تقارب بين الجانبين الشمالي والجنوبي دون أن تمس القومية العربية بصورة مباشرة[٣٦].

(ز) يكرس المشروع الشرق أوسطي الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة ولا يحمل صفة الشراكة، فهو بين طرف قوي من جميع النواحي، وطرف ضعيف ومشرذم في جميع النواحي. في حين أن المشروع الأوروبي يعلن ولو نظرياً - على الأقل - أن أوروبا المتقدمة ترغب في مساعدة الدول العربية المتوسطية لكي تصل خلال برنامج تدريجي إلى مستوى التعامل الندي.

(ح) إن الاهتمام بالمتوسط، لم يكن مجرد اهتمام سياسي بمناطق النفوذ والمستعمرات، بل كان اهتمامًا يتصل بالمعرفة والثقافة والحضارة لدى كثير من الباحثين والفلاسفة العرب والأوربيين، بينما نرى أن فكرة الشرق أوسطية لا تحمل أي مضمون ثقافي أو حضاري.

وعلى أي حال فإنه لا بد من إدراك أن كلاً من المشروعين يسعى إلى تحقيق مصالح أطراف خارجية، فالشرق أوسطية مطروحة لحماية مصالح إسرائيل، وتعزيز المصالح الأمريكية والمتوسطية لرعاية المصالح الأوربية.

رابعًا : ما العمل من أجل المستقبل؟

يتضح مما سبق أن المشاركة العربية في صياغة المشروعين لم تكن أساسية، بل كانت هامشية، ومحدودة جدًا، فالمشروع الشرق أوسطي بشكل أساسي هو من وضع الولايات المتحدة وإسرائيل، بينما المشروع المتوسطي هو مبادرة أوربية صيغت من قبل دول الاتحاد الأوربي، وطرحتها في مؤتمر برشلونة. وقد كان الوطن العربي بين تلك التفاعلات ساحة للتنافس والمزاحمة، بين المشروعين الأوسطي والمتوسطي خلال الأعوام الماضية. وفي ضوء الضعف العربي العام على المستوى الرسمي والشعبي، لا توجد وقاية ضد احتمالات انجرار العرب وراء أحد المشروعين دون أن يكون هناك دراسة معمقة واستعداد مواز لحجم الحدث وتأثيره في مستقبل الأمة العربية، إذ يبدو الخياران وكأنهما هما البديلان الوحيدان الممكنان أمام العرب إذا كانوا يملكون القدرة على المفاضلة بين الخيارين.

ولا بد من الإشارة إلى أن الترتيبات الإقليمية الجديدة المطروحة على العرب من الخارج سواء الشرق أوسطية أو المتوسطية تحمل معها مخاطر متعددة، تتمثل في تجزئة العرب إلى أجزاء جغرافية منفصلة ومتشابكة مع أجزاء أخرى من الاقتصاد العالمي، جزء كبير من الإقليم الشرق أوسطي، وبعض هذا الجزء مع جزء في الإقليم المتوسطي [٣٧].

وإذا كانت هناك دوافع كثيرة تضغط في اتجاه الإقليمية بسبب التطورات العالمية وما تطرحه من تحديات على الدول العربية، وما تفضي إليه من صعوبات كبيرة في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي في إطار وحدات قطرية محدودة، وإذا كانت الخيارات المتاحة أمام العرب محدودة، والقيود التي تَرِدُ على حركة التعاون بين الدول العربية كبيرة، فإن ذلك لا يعني استسلام العرب أمام هذه التحديات وعدم التنسيق بينهم بشأن الاتفاق على الحد الأدنى المشترك من المبادئ، لأنه يجعل ميزان القوى مختلاً بين طرفين الطرف العربي مشتت وشبه منقاد والطرف الآخر مُتحد وبيده زمام المبادرة.

إن المشروع الشرق أوسطي كما بيّنّا يفتقر للمرجعية التاريخية والمضمون الحضاري، ويذهب في اتجاه تأكيد الهيمنة الإسرائيلية على قاعدة التفوق العسكري والردع الأمني، إذ تسعى إسرائيل إلى توسيع الهامش الاقتصادي والجغرافي والاندماج الشرعي في المنطقة، وبالتالي الغلبة السياسية والثقافة الحضارية ضمن مدخل اقتصادي، والسؤال ما هي مصلحة العرب في الدخول فيه، وخاصة الدخول فيه فرادى؟ إذ كيف يمكن للعرب

أن يدخلوا تجربة المشروع الأوسطي بنجاح، وهم الذين كانوا قد وقّعوا معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠م، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧م، وقرار إنشاء سوق عربية مشتركة عام ١٩٦٤م، وكل ذلك لم يخرج إلى حيز التنفيذ العملي أو مرحلة الإنجاز. والجواب أن أي تعاون أو ترتيب إقليمي مفروض من الخارج لن يكون له مستقبل وهو فكرة مرفوضة. وعلى العرب أن يعملوا على إقامة سوق عربية مشتركة ضمن إحياء نظام إقليمي عربي.

صحيح أن الخيار العربي الاستراتيجي أصبح خيارًا سلميًا، لكن لا بد أن يقوم السلام على أساس العدل والشمول. وعلى العرب أن يكونوا مستعدين لتوفيرهما. وعلى الطرف الآخر أن يحترم التطلعات العربية، لذلك فإن شرقًا أوسطيًا بمعناه المتكامل لن يكتب له النجاح في ظل سياسات الهيمنة الأمريكية والتي تمارسها بشتى أنواعها على أكثر من دولة عربية.

أما بالنسبة للمشروع المتوسطي فهو أقرب إلى العرب من زواية غنى التاريخ والحضارة، وعمق التبادل، ولكن للشراكة شروطها وأسسها والتي لا بد أن تتوافر حتى تنتج هذه الشراكة، وتكون متكافئة ومتعادلة. فأين العرب من شروط نجاح هذه الشراكة؟

لا بد من الاعتراف بعدم مساهمة العرب في صياغة مشروع الشراكة المتوسطية، وغياب التنسيق المسبق بين الدول العربية، وحتى غياب الحد الأدنى. من التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي والأمني والاستراتيجي بينها، وفي المقابل فإن الأوربيين قد اجتمعوا كمجموعة مكونة من خمس عشرة دولة، وأقاموا عملهم وتخطيطهم على أساس مؤسسي.

وهنا لا بد للعرب من التعامل مع المشروع المتوسطي من خلال اكتشاف القدرات والعمل على تعظيم فائدة الطرف العربي من خلال:

١- العمل على دفع الانفراج في العلاقات العربية- العربية، حتى يكون هناك تعاون عربي يسمح باستنهاض الطرف العربي من أجل التنسيق ومواجهة المشروعات المطروحة.

٢- ضرورة التوصل إلى اتفاق بين الدول العربية، يمنع المساس بآليات العمل المشترك ومؤسساته القائمة، بل يجب البحث عن كيفية تنمية دور هذه المؤسسات ومحاولة الاستفادة منها في مواجهة التفاعلات المستجدة.

٣- ضرورة إيجاد صيغ جديدة للتحول من حالة التنافر إلى التقارب بين البلدان العربية، حتى يمكن إيجاد أسس معقولة للاتفاق مع الاتحاد الأوربي.

٤- وضع استراتيجية عربية لمواجهة المشروعات المطروحة، ترفض فكرة الهيمنة الإقليمية لأية جهة على المنطقة.

الخاتمة

يتضح من مناقشة أهداف المشروعين الشرق أوسطي، والمتوسطي، حجم التحديات التي تفرضها هذه المشروعات على الوطن العربي، وخاصة المخاطر المرتبطة بفكرة السوق الشرق أوسطية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- إن فكرة المشروع الشرق أوسطي ليست إلاّ اختراعًا إسرائيليًا تسعى إسرائيل من خلاله إلى إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي بما يؤهله لممارسة دور السيطرة والهيمنة على المنطقة بأسرها، ويتضح ذلك من كتاب شمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل السابق «الشرق الأوسط الجديد» وبعض تصريحاته المنشورة في صحيفة (جيروزاليم بوست) في أيلول ١٩٩١م الذي يؤكد فيه أن بلاده تواجه خيارًا جادًا، إما أن تكون إسرائيل الكبرى اعتمادًا على عدد الفلسطينيين الذين تحكمهم (حسب موقف حزب الليكود). وإمّا أن تكون إسرائيل الكبرى اعتمادًا على حجم السوق التي تحت تصرفها واتساعها (حسب رأي حزب العمل). وإن أهم عناصر تلك السوق هي: النفط العربي، اليد العاملة المصرية، المياه التركية، والتكنولوجيا الإسرائيلية.

٢- إن فكرة المشروع الشرق أوسطي تأتي بديلا للنظام العربي عن طريق تفتيت هذا النظام وتذويبه، والسعي لترتيب أوضاع غير متكافئة في المنطقة بشكل يضُرُّ بالمصلحة العربية. فالمشروع الأوسطي يهدف إلى تقسيم الوطن العربي عن طريق استبعاد بعض الدول العربية مثل السودان واليمن، وإدخال دول غير عربية مثل إسرائيل وتركيا، وجعل الفلسطينيين همزة وصل بين العرب وإسرائيل، ثم ربطها عبر شبكة من المصالح الاقتصادية، مما يسهم في فقدان الأمة العربية لهيبتها، ويعرضها للتبعية وعدم الاستقرار.

إن فكرة السوق الشرق أوسطية تهدف إلى تعزيز الوجود الإسرائيلي، وتواصل نموه، على حساب طمس هوية المنطقة ونزع خصوصيتها العربية والإسلامية، والقضاء

على جميع ما تبقى من أشكال التعاون والتضامن العربي.

أما بالنسبة لموضوع الشراكة الأوربية-المتوسطية فقد جاء بمبادرة أوربية وبتحضير من دول الاتحاد الأوربي كمجموعة مكونة من خمسة عشر عضواً، وضمن إطار مؤسسي في الوقت نفسه الذي غاب فيه التنسيق المسبق بين الدول العربية من أجل الاتفاق على الحد الأدنى من القواسم المشتركة بينهم.

وهنا لا بد من التأكيد على أهمية التنسيق العربي خاصة في ظل عدم التكافؤ والتباين الذي بيناه بين ضفتي المتوسط، وذلك من أجل إيجاد صيغة ملائمة لدفع تطوير الشراكة وخاصة مع الدول الأوروبية المتوسطية بما يضمن المحافظة على المصالح العربية ويحقق الأهداف المرجوة من هذه الشراكة.

إن مواجهة التحديات والتطورات التي تحيط بالعالم العربي تستدعي إعادة التفكير في مؤسسات العمل العربي المشترك، والعودة إلى ترشيد عمل هذه المؤسسات في إطار رؤية موحدة واضحة، والارتقاء إلى مستوى العمل الجماعي الجاد، إذ أصبحت مسألة التنسيق والتكامل والتعاون العربي مسألة مصيرية وحيوية. فالوطن العربي يتعرض كمجتمع وثقافة وحضارة لمواجهة شاملة، ولن يستطيع أن يخرج من هذه المواجهة ويحقق أيّا من أهدافه إذا لم ينجح في التصدي لتحدي الوحدة والارتقاء إلى مستوى العمل المشترك.

إنَّ قيام الشراكة الأوربية المتوسطية، وما سيترتب عليها من آليات التنسيق والتعاون بين دول الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية، إلى جانب المشروع الشرق أوسطي سيجسد تحديًا جديدًا للنظام الإقليمي العربي ومؤسساته القائمة، لاسيما جامعة الدول العربية. ومن هذا المنطلق فإن التمسك بالجامعة العربية وجميع مؤسسات العمل العربي المشترك القائمة الآن، والبحث عن سبل دفعها ودعمها وزيادة فعاليتها والتنسيق فيما بينها، يُعَدُّ الضمان الأساسي لمواجهة التحديات والترتيبات المستقبلية في المنطقة العربية.

والخلاصة أن عالم اليوم يميل إلى إقامة الكتل والتجمعات الاقتصادية والسياسية، وبدون تجمع العرب في كتلة واحدة لا يمكن لهم أن يحققوا أي تقدم خاصة في ظل فشل النظام القطري وبؤسه، واستفحال مشكلات الدولة القطرية من جميع النواحي الاقتصادية والأمنية والسياسية، وتهميش دورها في ظل نظام لا يحترم إلاَّ الأقوياء.

المراجـــع

[١] سعيد، عبد المنعم. الإقليمية في الشرق الأوسط، نحو مفهوم جديد، *السياسة الدولية*، العدد ١٢٢ (أكتوبر ١٩٩٥م)، ٦.

[٢] حتي، ناصيف يوسف. العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية، (حلقة نقاش)، *المستقبل العربي*، العدد ٢٠٠ (تشرين أول ١٩٩٥م)، ١٠.

[٣] أبو طالب، حسن. نحو نموذج لتنظيم التعاون عبر الأقاليم، *السياسة الدولية*، العدد ١١٨ (أكتوبر ١٩٩٤م)، ٦٤.

[٤] Maynes, C. W. The New Decade, *Foreign Policy*, No. 80 (Fall, 1990), 3-13.

[٥] عبد الفتاح، فتحي. الشرق أوسطية الجديدة... حقيقة قادمة، *العالم اليوم*، لندن (٣٠/ ٦/ ١٩٩٣م).

[٦] الدجاني، أحمد صدقي. التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، *بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية*، بيروت، ١٩٩٤م.

[٧] سيل، باتريك. هل ضاع الأمل في «نظام عربي» في الشرق الأوسط، *الباحث العربي*، العدد ٣٥، (آذار- حزيران ١٩٩٤م)، ١٦.

[٨] فودة، محمد رضا. نظام عربي... أم نظام شرق أوسطي؟ *الباحث العربي*، العدد ٣٥ (آذار حزيران ١٩٩٤م)، ٢١- ٢٢.

[٩] أحمد، أحمد يوسف. التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي، *بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية*، بيروت، ١٩٩٤م.

[١٠] السعدني، نيرمين. مؤتمرات التعاون الشرق أوسطي: الإيجابيات والسلبيات، *السياسة الدولية*، العدد ١٢٧ (يناير ١٩٩٧م)، ٢٤٨.

[١١] الجبالي، عبد الفتاح. قمة عمان الاقتصادية (ندوة). *المستقبل العربي*، العدد ٢٠٤ (شباط ١٩٩٦م)، ٥.

[١٢] مطر، جميل. مؤتمر القاهرة الاقتصادي (ندوة). *المستقبل العربي*. العدد ٢١٥ (كانون ثاني ١٩٩٧م)، ١١١- ١٢٩.

[١٣] الخولي، لطفي. *عرب؟ نعم، وشرق أوسطيون*، أيضًا. القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٤م.

[١٤] المجذوب، أسامة. العالم العربي وتداعيات عقد التسعينات، *السياسة الدولية*، العدد ١١٢ (نيسان ١٩٩٣م)، ١٢٩.

[١٥] منصور، فوزي. *خروج العرب من التاريخ*. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣م.

[١٦] يسين، السيد. *التقرير الاستراتيجي العربي*، ١٩٩٣م. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٤م.

[١٧] حتي، ناصيف يوسف. الشرق الأوسط الأمريكي الجديد، *صحيفة الحياة*، لندن (١٤/ ١١/ ١٩٩٤م)، ١٥.

[١٨] ثابت، أحمد. مخاطر وتحديات المشروع الشرق أوسطي، *مستقبل العالم الإسلامي*، مالطا، العدد ١٤، (شتاء ١٩٩٥م)، ١٨.

[١٩] Peres, Shimon and Arye Naor. *The New Middle East*. New York, Henry Holt and Company, Longmead, Eng: Element Books, 1993.

[٢٠] Peres, Shimon. The Middle East Peace Process and the Mediterranean Basin, *Malta Review of International Affairs*, No. 6, (January 1995), 14.

[٢١] أحمد، محمد سيد. اللعبة الثلاثية حول البحر المتوسط، *الأهرام* (٢/ ١١/ ١٩٩٥م).

[٢٢] يسين، السيد. التعايش في حوض المتوسط، *الأهرام*، (٧/ ١٢/ ١٩٩٥م).

[٢٣] عبد السلام، محمد. توجهات السياسة الخارجية المصرية في التسعينات، الأهرام (١٥/ ١٢/ ١٩٩٥م).

[٢٤] كوثراني، وجيه. العالم العربي بين الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية (ندوة). بيروت ١٩٩٦/ ٦/ ٢١، *الكلمة*، العدد ١٢ (صيف ١٩٩٦م)، ١٤٥.

[٢٥] عبد الفضيل، محمود. مصر والعرب والخيار المتوسطي: الفرص والمحاذير، *السياسة الدولية*، العدد ١٢٤، (أبريل ١٩٩٦م)، ٢٠.

[٢٦] *نشرة المنتدى: العالم العربي وأوربا الاتصال والانفصال*. العدد ٦٧ (تشرين الأول ١٩٩٣م)، ١٠.

[٢٧] خضر، بشارة. الشراكة الأوربية المتوسطية، *دراسات دولية*، العدد، ٥٧ (ديسمبر ١٩٩٥م)، ٣١.

[٢٨] النص النهائي للبيان الذي تم إقراره خلال المؤتمر الأوربي المتوسطي في برشلونة ١٩٩٥م، *دراسات دولية* العدد ٦٠ (آذار ١٩٩٦م)، ٣٥- ٤٤.

[٢٩] خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم. جامعة الدول العربية وتحديات مؤتمر برشلونه: الثابت والمتغير، *شؤون عربية*، العدد ٨٧ (أيلول ١٩٩٦م)، ٢٥.

[٣٠] خضر، بشارة. هل الشراكة ممكنة في ضوء الفارق في التقدم بين ضفتي المتوسط؟ *صحيفة الرأي الأردنية*، عمان (٢٣/ ٤/ ١٩٩٧م)، ١٢.

[٣١] العياري، الشاذلي. من أجل مشروع عربي أوربي متوسطي جديد، *شؤون عربية*، العدد ٧٤ (حزيران ١٩٩٤م)، ١٣٢.

[٣٢] علي، عبد المنعم السيد. التكامل الاقتصادي العربي والشرق أوسطية، *المستقبل العربي*، العدد ٢١٤ (كانون الأول ١٩٩٦م)، ١٦.

[٣٣] حتي، ناصيف يوسف مستقبل العلاقات العربية- الأوربية بين الشرق أوسطية والمتوسطية (حلقة نقاش). *المستقبل العربي*، العدد ٢٠٥، (آذار ١٩٩٦م)، ٩٤.

[٣٤] أمين، جلال أحمد. مشروع السوق الشرق أوسطية، ومشروع النهضة العربية، *المستقبل العربي*،

العدد ١٢٨ (كانون الأول ١٩٩٣م)، ٤٢.

[٣٥] الكيالي، ماجد. «التحديات الشرق «أوسطية الجديدة» والوطن العربي»، *بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية*، بيروت، ١٩٩٤م.

[٣٦] الكيلاني، هيثم. «الشراكة الأوربية/ المتوسطية: تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة»، *شؤون الأوسط*، العدد ٤٩ (شباط ١٩٩٦م)، ٧٦.

[٣٧] مطر، جميل. «وثائق المنظومة الإقليمية الأعظم في الشرق الأوسط»، *جريدة الحياة*، (١٠/ ١٢/ ١٩٩٥م).

The Arab World: Middle Eastern or Mediterranean

Abdelfattah Ali Al-Rashdan

Department of Political Science,
Mu'tah University, Jordan

(Received 8/11/1417H., accepted for publication 30/5/1418H.)

Abstract. At the end of the twentieth century and since the cold war has ended, the world has been characterized by changeable world balances and the launching of new plans aiming at achieving a more comprehensive domination and more suitable to the parties dominating the world order. In light of these changes, the regional orders particularly the Arab regional order have been exposed to intensive changes in order to absorb and adapt to the new events. After the second Gulf war and the entrance of Arab-Israeli conflict to the final settlement stages, the Arab region specially in the Mediterranean and the Middle East has been crowded with these plans. The study aims at discussing and analyzing the basic issues surrounding these two plans and illustrating their risks.